

# الفرد والجماعة

## فأسيه تحالة علم الاجتماع

د. سهيل القش

إن تدريس علم الاجتماع في بلادنا كان دائماً عرضة للوقوع في منزلقات سياسية - نظرية يمكن حصرها بمنزلقين أساسيين: المركزية الغربية والمركزية الشرقية ..

### 1 - المركزية الغربية:

يقوم هذا المنزلق الذي يقع فيه معظم مدرسي علم الاجتماع في بلادنا على استنساخ نصّ أو نصوص علم الاجتماع كما تقدّم نفسها في الجامعات الغربية، واعتمادها في جامعاتنا كنصوص علمية مرجعية صالحة لتفسير وفهم ظواهرنا الاجتماعية، دون الحاجة إلى إعادة قراءة هذه النصوص بطريقة نقدية نظرية من الداخل، خاصة وان هذه النصوص نفسها تعاني من جهل الإنتاج النظري للمجتمعات الأخرى، وهي في جزء كبير منها تقصر النص العلمي على المجتمعات الغربية من خلال أنوية حضارية ثبت تحييزها وانزلاقها الى التبرير السياسي البعيد عن الحياء الموضوعي.

### 2 - المركزية الشرقية:

يبرز هذا الموقف ظاهراً وكأنه النقيض الجذري للمركزية الغربية، نظراً لكونه ينطلق من مناوأة الغرب الاستعماري، وتغليب النقد السياسي للنصوص الغربية على النقد النظري. إن مناوأة الغرب سياسياً قد أدت بأصحاب هذا الطرح الى رفض الغرب بمجمله، بما في ذلك النصوص الغربية المتمردة، وغالباً ما يرفض أو قلّ يعجز أصحاب هذا الطرح عن التعامل مع النصوص الغربية نظرياً من داخلها، بل يكتفون بإدانة وظيفتها السياسية: مثلاً، كانت تتم إدانة المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون Louis Massignon سياسياً نظراً لارتباطه بالحكومة الفرنسية، دون أن يتم بذل أي جهد لنقد أعماله النظرية نقداً نظرياً، كأطروحته حول الحلاج أو

كتابات الأخرى حول الإسلام، وكانت هذه الإدانة للنصوص الغربية تتعامل معها من خارجها، وصولاً إلى ضرورة استبدالها بنصوص أخرى « تراثية » من ضمن نظام مقارنات لا تاريخية لا علاقة لها بأصول التحقيق في تاريخ الفكر: وهكذا يتم استبدال ماركس بابن خلدون، ومكيافلي بالماوردي، وماكس فيبر بابن حنبل، وليفي ستروس بابن حزم، الخ... هذا مع الإشارة إلى أن كلاً من هذين الموقفين، بنفيه للآخر، قد يخفي جهله الكامل به، وهذا ما نلمسه عندما نتمتع قليلاً في موضوع رفض كليهما.

تحاشياً للوقوع في أحد هذين المنزلقين، حاولنا هنا أن ننطلق من أحدهما (المركزية الغربية) وأن نعيد صياغة نص علم الاجتماع (السوسيولوجيا) كما يقدم نفسه في الغرب وكما هو مدرس في الجامعات الغربية، وذلك لكي يصبح بإمكاننا، بعد التعرف على هذا النص (هذا إذا افترضنا وجود نموذج شامل يجمع تعددية النصوص والمدارس) أن نقوم بقراءته قراءة نقدية نظرية من الداخل، ولا بدّ لهكذا قراءة من الاستعانة بالفلسفة التي أصبحت بالنسبة لبعض علماء الاجتماع مرادفة للفكر التجريدي الماورائي المعيق لنمو العلوم خاصة الإنسانية. يقول مارسيل موس وبول فوكونه Marcel Mauss et Paul Fauconnet في مقال لها في « الموسوعة الكبيرة » بعنوان: « علم الاجتماع: الموضوع والمنهج »<sup>(1)</sup>:

« ما زال البعض يعترض على إمكانية وجود علم اجتماع، ذلك أن علم الاجتماع حديث العهد، وهو قد خرج لتوه من المرحلة الفلسفية. إن كل التقاليد الماورائية التي تجعل من الإنسان كائناً على حدة، خارج الطبيعة، والتي ترى في أفعاله وقائع مختلفة كلياً عن الوقائع الطبيعية، إن هذه التقاليد تقف عائقاً في وجه تطور الفكر السوسيولوجي. ولكن ليس من واجب عالم الاجتماع أن يبرر أبحاثه بمجيج فلسفية. إن على العلم أن يقوم بعمله لمجرد أن يرى مجالاً للقيام بذلك، وليس بمقدور النظريات الفلسفية، حتى التقليدية، أن تشكل اعتراضات حول شرعية وسائله. فإذا كان البحث العلمي في دراسة المجتمعات يؤدي - كما هو الأرجح - إلى ضرورة إيجاد مفهوم مختلف للطبيعة الإنسانية، فإن على الفلسفة أن تتأقلم مع العلم طالما كان هذا الأخير يحقق نتائج ملموسة. ولكن ليس بمقدور العلم أن يتوقع ذلك ولا أن يتجنب النتائج البعيدة لاكتشافاته.

« إن كل ما يقول به علم الاجتماع ينحصر في اعتبار الوقائع التي نسميها اجتماعية تقع في الطبيعة، أي أنها تخضع لقانون النظام والحتمية الشاملين والقابلين بالتالي للإدراك. ولكن هذه الفرضية ليست ثمرة التنظير الماورائي، إنها حصيلة تعميم يبدو شرعياً بشكل كامل. وبالتتابع امتدت هذه الفرضية « مبدأ كل علم » لتشمل كل المجالات، حتى تلك التي كانت تبدو إنها تقع خارج نطاقه: لذلك فإنه لمن المنطقي أن نفترض أن المجال الاجتماعي - إذا كان يستحق هذه التسمية - لا يشكل استثناء وليس من واجب عالم الاجتماع أن يبرهن أن الظواهر الاجتماعية تخضع للقانون: ولكن واجب خصوم علم الاجتماع يقضي بأن يبرهنوا العكس، أن الفشل الحاسم هو وحده القادر على نسف هذا الافتراض المنطقي. ولكن هذا الفشل أصبح اليوم مستبعداً، إذ أصبح يستحيل القول أنه يجب إعادة بناء العلم كلياً، وذلك نظراً للانتاج والنتائج التي توصلنا إليها... ».

انه اتجاه واضح ينفي عن الفلسفة أي دور في دراسة تاريخ العلوم وفي تحديد علميتها، ويرى فيها عائقاً تاريخياً، مرادفاً للماورائية، يقف في وجه نمو هذه العلوم. ولكن ذلك لن يثنينا عن الاستعانة بالفلسفة، لا الماورائية، بل ذلك القسم من الفلسفة المتعلق بالايستمولوجيا Epistémologie والذي يكتسب شرعيته بالنسبة للعلوم من حيث المواضيع والحقول التي يتناولها والتي يمكن حصرها بأربعة:

1 - تاريخ العلوم.

2 - تحديد مقاييس علمية العلوم:

أ - استقلالية موضوع العلم.

ب - استقلالية منهجيته.

ج - فعاليته في الواقع.

3 - تصنيف العلوم في مراحلها التاريخية ورسم الحدود الفاصلة بينها، والتداخلات القائمة بين علم وآخر.

4 - العلاقة بين ممارسة العلم ونظريته، وبين العلم وشروط إنتاجه..

إن عناصر هذه الصورة تساعدنا في تناول المادة التي يقدمها لنا نص علم الاجتماع كما يقدم نفسه في الغرب، والتعامل نقدياً مع هذا النص، مع الإشارة الى انه يجدر بنا القول «نصوص» علم الاجتماع نظراً لتعددية مدارسه. ولكن، بالرغم من تعددية نصوص علم الاجتماع، فإننا نقع في خضم هذه النصوص على قواسم مشتركة تجمع بين كافة الكتب الجامعية - مع بعض التمايزات الثانوية - بالنسبة للطريقة التي يروي بها علم الاجتماع تاريخه، والتي يمكن بلورتها من خلال أحد النماذج المعتمدة في تدريس علم الاجتماع: النموذج الدور كيمي الشائع في معظم الكتب الجامعية، الأجنبية والعربية، المعتمدة في تدريس تاريخ هذا العلم<sup>(2)</sup>.

### النموذج الدور كيمي لتاريخ علم الاجتماع:

ننطلق هنا من نص «تاريخي» لدور كهام نفسه بعنوان «علم الاجتماع»<sup>(3)</sup> (1915) «La Sociologie» نقلناه الى العربية كمرجع تكرر استعمال مادته في كافة الكتب الجامعية.

ان تحديد مدى اسهام فرنسا في تكوين ونمو علم الاجتماع قد يكون مرادفاً لكتابة تاريخ هذا العلم، ذلك ان هذا العلم قد ولد عندنا، وبالرغم من انه قد امتد اليوم ليشمل كافة الشعوب بدون استثناء، فإنه قد بقي جوهرياً علماً فرنسياً.

بما ان المجتمعات مكونة من بشر، فقد ساد الاعتقاد طويلاً ان هذه المجتمعات تستمد كل كنهها من الاعتباط البشري. كانت تسود كمسلمة المقولة القائلة بأن المجتمعات ليست سوى ما يريد البشر أن تكون، وان طبيعتها انما يمنحها اياها البشر بفعل ارادتهم. لم يكن ممكناً، ضمن هذه الشروط، أن تشكل المجتمعات موضوعاً لعلم، فهي مادة مطاطة إلى ما لا نهاية، لا مميزات محددة لها، ولم يكن بالتالي ثمة مجال لوصفها، وتحليلها،

والتفتيش عن الأسباب والشروط التي تتحكم بها، الخ... والمسألة الوحيدة التي طرحت بصدد هذا هي معرفة الشكل الذي كان من المناسب إعطاؤها إياه، ولايجاد علم حقيقي بالوقائع الاجتماعية، كان لا بد من التوصل الى أن نرى في المجتمعات وقائع يمكن مقارنتها بتلك التي تشكل المجالات الأخرى، وأن ندرك أن لهذه المجتمعات طبيعة ليس بإمكاننا تغييرها اعتباطياً وقوانين تنبثق بالضرورة عن هذه الطبيعة. وبعبارة أخرى، كان لا يمكن لعلم الاجتماع أن يولد، لو لم تكن فكرة الحتمية المترسخة جيداً في العلوم الفيزيائية والطبيعية قد امتدت أخيراً لتشمل الحيز الاجتماعي.

إن هذا الامتداد لم يحصل إلا في القرن الثامن عشر تحت تأثير الفلسفة الموسوعية. إن العلم واحد بالنسبة للموسوعيين، نظراً لأن العالم واحد، فلا بد إذن من القبول بصحة الحتمية في المجال الاجتماعي كما في بقية مجالات الطبيعة. ومن هذا الإحساس استوحى كل من مونتسكيو Montesquieu وكوندورسيه Condorcet، ولكن إذا كان هذان المفكران قد شقا الطريق أمام علم الاجتماع، فإن فكرتهما عن طبيعة قوانين الحياة الاجتماعية كانت ما تزال غامضة، ولم ترسخ الرؤية الجديدة بشكل نهائي إلا مع بداية القرن التاسع عشر.

إن سان - سيمون Saint-Simon هو أول من أعطى لهذه الرؤية الجديدة صيغتها. إنه أول من أعلن أن المجتمعات البشرية هي وقائع خاضعة لنفس الحتمية التي تتحكم بوقائع الطبيعة، حتى ولو كانت فريدة ومتميزة عنها. فلا بد إذن، للأجسام الاجتماعية، من أن تشكل موضوعاً لعلم قابل للمقارنة بالعلم الذي يعالج الأجسام الفردية، لذلك اقترح سان - سيمون تسميته بالفيزيولوجيا الاجتماعية Physiologie Sociale. إن التقدم هو الواقع الأمثل لبروز هذه الضرورة التي تسير الظواهر الاجتماعية، «إننا عاجزون عن التخلص من تأخير التقدم أو عن التحكم بمساره، بنفس قدر عجزنا عن تغيير الزخم البدائي الذي يحرك كوكبنا حول الشمس». وبما أن التقدم ليس من صنعنا، فإن الملاحظة هي الطريقة الوحيدة لاكتشاف قانون هذا التقدم. نكون أوسع مجموعات ممكنة من الوقائع التاريخية، وعبر هذه المجموعات يمكننا أن نستشف وجهة تطور البشرية. إن منهجية العلم الجديد ستكون إذن تاريخية بجوهرها، هذا مع الإشارة إلى أن على التاريخ نفسه أن يتحول لكي يصبح صالحاً وهكذا استعمال، كما وإن عليه أن يصبح فعلاً علمياً بدل أن يقتصر على مجرد تجميع الوقائع.

ولكن سان - سيمون قد صاغ برنامج هذا العلم أكثر مما حاول تنفيذه، فلا يوجد شيء في كتاباته يمكن الركون إليه كمشروع منهجي للعثور على قانون التقدم هذا الذي كان يجعل منه قانون جاذبية العالم الاجتماعي. إن المشروع الكبير الذي تصوره سان - سيمون لم يبدأ بالتحول إلى حقيقة إلا على يد أوغست كونت Auguste Comte.

يمكن القول، بمعنى من المعاني، أن كل الأفكار الكونتية الأساسية كانت موجودة لدى سان - سيمون، وقد استعارها كونت من أستاذه. ولكنه لم يكتف بالتأكيد فقط أن بإمكان هذه الأفكار أن تشكل قاعدة لعلم جديد، بل باشر ببناء هذا العلم، فحدد لهذا العلم منهجيته وكون له أطره. حتى أن التقسيمات التي أدخلها عليه استمرت،

بجزء منها، بعد موته. هذا وقد ميّز، في علم المجتمعات، بين فرعين كبيرين: الستاتيكا (الانساق) Statique والديناميكا (التطور والتقدم) Dynamique. يقوم موضوع الستاتيكا على تحديد علاقات اللحمة القائمة بين مختلف عناصر البيئة الاجتماعية الواحدة في حالة ركودها نوعاً ما، في لحظة من تطورها، في حين تسعى الديناميكا الى اكتشاف القانون الذي يحكم تطور المجتمعات البشرية عبر الزمان. وبعد أن تصور هذا التصميم لعلم الاجتماع، أراد كونت تنفيذه بمجمله وبقواه الذاتية وحدها. لقد اكتفى، بالنسبة للستاتيكا، بالإشارة إلى المسألة وبرسم بعض الحلول، أما بالنسبة للديناميكا، فقد توخى أن يترك لنا رسالة كاملة كان يعتقد انها نهائية، كرّس لها الجزئين الأخيرين من «دروس في الفلسفة الوضعية» Cours de philosophie positive.

لم يبق لنا من تفاصيل المذهب إلا الشيء القليل، ولم يبق لقانون الحالات الثلاث إلا قيمة تاريخية، حتى ان العبارات التي كان يطرح بها كونت المسألة على نفسه كانت تجعل منها مسألة مستعصية الحل. لقد كان يؤمن بوجود قانون وحيد يحكم نمو المجتمع البشري بشكل عام، وبأن من واجب عالم الاجتماع أن يكتشف هذا القانون. كان يعتبر اذن ان الجنس البشري، بكليته، يشكل المجتمع الواحد الذي يتطور في كل زمان ومكان في نفس الاتجاه. في حين نرى ان البشرية، بكليتها، إنما هي كائن ذهني، وما يوجد فعلاً إنما هي المجتمعات الخاصة (القبائل، الأمم، المدن، الدول من كل الأنواع، الخ...)، التي تولد وتغمر، تتقدم وتراجع، كل مجتمع على طريقته، وتسير نحو نهايات متباينة، دون أن تكون هذه التطورات المختلفة متعاقبة أو تكمل بعضها بعضاً كما لو كانت أجزاء من خط مستقيم واحد. إن للمصير البشري تنوعاً معقداً فات كونت أن يتنبه له.

أما إذا لم تكن النتائج الايجابية التي كان يعتقد انه توصل اليها نتائج مهمة الى حد الاحتفاظ بها إلا نادراً، فإن ضخامة مؤلفاته لا اعتراض عليها. فقد أضيف علم جديد الى المنظومة الكاملة للعلوم. كان سان - سيمون بمثابة المبشر بهذا العلم الجديد، أما كونت فقد كان والده، اذ بواسطته عرف هذا العلم بداية لوجوده. وهو الذي أطلق عليه اسم سوسيولوجيا الذي لا يمكن استبداله بالرغم من استهجان البعض له: نظراً لأنه يشير، لا الى كل دراسة حول الأشياء الاجتماعية، بل فقط الى تلك الدراسات التي تحكمها الذهنية المشابهة لتلك الذهنية السائدة في بقية العلوم الطبيعية. ومهما كانت التحفظات التي يستدعيها مذهب كونت، فإنه يتضمن احساساً حياً جداً بطبيعة الواقع الاجتماعي. وهو يشكل بذلك أفضل مدخل لدراسة علم الاجتماع.

ان هذه المؤلفات، بالرغم من أهميتها، لم تكن لها ذرية مباشرة. إذ لا ننع، لا في عهد ملكية تموز ولا في عهد الامبراطورية الثانية، على أية مساهمة جديدة في هذا العلم الذي أسسه كونت لتوه. لا شك ان كورنو Cournot يتناول مسائل تهتم علماء الاجتماع في كتابه «بحث حول أساس معارفنا» (Essai sur le fondement de nos connaissances) وفي الجزء الثاني من كتابه «ترابط الأفكار الأساسية» (Enchainement des idées fondamentales). ولكن لم يكن هدفه أن يضع الى جانب العلوم الفيزيائية والبيولوجية علماً وضعياً جديداً يعالج الأشياء الاجتماعية. لقد تناول التاريخ من باب الفلسفة.

لم ينهض التفكير السوسيولوجي إلا بعد حرب 1870. في هذه الأثناء، كانت محاولة كونت قد استعيدت في انكلترا على يد هربرت سبنسر Herbert Spencer، وللهذه على أن المجتمعات هي كائنات طبيعية، كما افترض ذلك كونت، أخذ سبنسر على عاتقه إثبات أن القوانين التي تحكم تطور المؤسسات الاجتماعية ليست إلا أشكالاً خاصة للقوانين الأعم التي تحكم التطور الكوني. لقد أصر بشكل خاص على التشابهات القائمة بين التنظيم الاجتماعي والتنظيم البيولوجي، جاعلاً هكذا من المجتمعات صنفاً من جنس الجسم، وهذا هو المفهوم الذي حاول اسبيناس Espinas ترسيخه وتعميمه بدراسته « للمجتمعات الحيوانية » (Les sociétés animales) ولكي يسد الفراغ الذي كان سائداً لفترة طويلة بين المجتمعات وبقية الكون، حاول اسبيناس في هذا الكتاب، المعبر جداً، أن يبين أن الحيوانات تشكل مجتمعات من عناصر حية مرتبطة فيزيائياً بعضها ببعض، وأنه يمكن أن ندرج من هذه المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات الأكثر تعقيداً، تلك التي تشكلها الحيوانات الأرقى بارتباطها بوشائج ليست فقط مادية بل ونفسية أيضاً. وهكذا كان يبدو الحيز الاجتماعي كنوع من ازدهار الحيز البيولوجي الذي كان مرتبطاً به دون حل استمراري.

ولكن السوسيولوجيا لم تكن، حتى تلك اللحظة، قد خرجت بعد من العموميات الفلسفية، حتى أن المفكرين الذين تكلمنا عنهم كانوا يقصرون السوسيولوجيا على مسألة واحدة ووحيدة: معرفة ما هو القانون الذي يحكم التطور الاجتماعي بشكل عام (كونت)، أو ما إذا كان يمكن لقانون التطور الكوني أن يطبق على المجتمعات (سبنسر). حتى أن كونت لم يكن بعيداً عن الاعتقاد بأنه قد أسس السوسيولوجيا، بل وأكثر من ذلك، بأنه قد أنجزها نهائياً. مع أنه لا يمكن للعلم أن يكون ناجزاً أبداً. إذ أن العلم يتكون من مسائل خاصة، محصورة، تدور حول مواضيع محدودة، وبالرغم من ترابط هذه المسائل بعضها ببعض، فإنه يجب معالجة كل مسألة على حدة، حتى أن ترابطها لا يظهر إلا مع تقدم العلم. لم يكن إذن بإمكان السوسيولوجيا أن تصبح فعلاً علماً وضعياً إلا إذا تخلت عن تنطعها لتناول مجمل الواقع الاجتماعي، وأدخلت إليه، بالعكس، التحليل وأصبحت تميز داخله تدريجياً الأجزاء والعناصر ومختلف الأوجه التي بإمكانها أن تشكل مواداً لمسائل خاصة.

هذه هي المهمة التي نذر نفسه لها كاتب هذه الدراسة بمساهمة مجموعة من العاملين الذين ضموا جهودهم لجهوده. كنا نطمح لأن نفتح للسوسيولوجيا ما كان يمكن لكونت أن يسميه عصر الاختصاص. لقد تم تنظيم تقسيم عمل فعلي، إذ تشكلت ثلاث مجموعات من الوقائع: الوقائع الدينية، الوقائع الأخلاقية والحقوقية، والوقائع الاقتصادية، وبدل تعاطي السوسيولوجيا بشكل عام، كرّس بعضهم نفسه للسوسيولوجيا الدينية، والبعض الآخر للسوسيولوجيا الأخلاقية والحقوقية، والبعض الأخير للسوسيولوجيا الاقتصادية. حتى أن هذا التقسيم نفسه كان ما يزال مغرقاً في عموميته: فداخل كل علم من هذه العلوم السوسيولوجية الخاصة، تم تناول مسائل محصورة: « الذبيحة »، « السحر » لهوبرت وموس Hubert et Mauss « الأشكال البدائية للحياة الدينية » لدوركهام، « الانتحار » لدوركهام، « تحريم نكاح المحارم »، ودراسات مختلفة حول الزواج البدائي، لنفس المؤلف، « نظام

الطبقات « لبوغليه Bouglé ، « أجر عمال المناجم » ، لفرنسوا سيمييان François Simiand « الطبقة العاملة والمستويات المعيشية » هالبواخ Halbwachs . كما بذل مؤخراً جهداً لتحديد الشروط الاجتماعية التي تتحكم ببعض العمليات المنطقية أو ببعض الأشكال الفكرية: نشر في هذا الاتجاه الى « دراسة حول بعض الأشكال البدائية للتصنيف » لدوركهام وموس ، والى « دراسة حول تمثل الزمن » لهوبرت . وفي نفس السياق يجب إدراج كتاب ليفي - بروهل Lévy-Bruhl حول « الوظائف الذهنية في المجتمعات السفلى » .

في الواقع ان مواضيع الدراسات هذه كانت تعود ، بجزء منها ، إلى مواد سابقة للسوسيولوجيا أو تكونت بمعزل عنها : التاريخ المقارن للأديان ، للحقوق وللأفكار الأخلاقية ، الإحصاء الأخلاقي ، الاقتصاد السياسي . ولكن نظراً لتخلص هذه الأبحاث من التأثير السوسيولوجي ، فإنها كانت تخطئ هدفها جزئياً ، ذلك ان هذه الأبحاث ، بإخفاؤها ما يشكل الطبيعة المميزة للظواهر التي كانت تعالجها ، أي طابعها الاجتماعي ، كانت تدرسها دون أن تعرف مصدرها أو مقرها ، ولا حتى الأوساط التي كانت تنتمي إليها ، وبتركها هذه الظواهر معلقة هكذا في الفراغ ، كانت تتركها كذلك بدون تفسير . لا يمكن أن نفهم هذه الظواهر إلا اذا ربطنا بينها ، وربطنا بينها وبين الأوساط الحماكية التي تنشأ هذه الظواهر داخلها وتعبّر عنها ، أضف الى ذلك ان مفهوم القانون بالذات غالباً ما كان غائباً عن هذه الأبحاث التي كانت أقرب إلى الأدب وسعة الإطلاع منها الى العلم . كانت مجمل الدراسات المتعلقة بالظواهر الاجتماعية تقدم نفسها إذن على الشكل التالي : من جهة ، تعددية غير متجانسة من العلوم التي كانت ، بالرغم من وحدة موضوعها ، تجهل القرابة التي تربط بينها ، وبالرغم من الوحدة العميقة القائمة بين الوقائع التي كانت تدرسها ، لم تكن تشعر الا عرضاً بمنطق هذه الوحدة ؛ ومن جهة ثانية ، كانت السوسيولوجيا تدرك هذه الوحدة ، كما كانت تدرك النظام الدقيق الذي يحكم عمقاً تسببها الظاهر ، ولكن السوسيولوجيا كانت تخلق عالياً جداً فوق الواقع الاجتماعي بشكل فقدت معه أي تأثير على الطريقة التي كان يتم تناول هذا الواقع بها . كان الإصلاح الأكثر الحاحاً يقوم إذن على توثيق الصلة بين السوسيولوجيا وهذه التقنيات الخاصة ، وعلى توحيدها في تزاوج مثمر ، وإعطاء السوسيولوجيا بذلك المادة التي كانت تنقصها ، وترسيخ الفكرة السوسيولوجية داخل التقنيات الخاصة بشكل يجعل منها علوماً اجتماعية فعلية . ولتحقيق هذا التقارب وجعله أكثر حيوية ، أنشئت مجلة عام 1896 تحمل اسم « الحولية السوسيولوجية L'année sociologique » وكان هدفها أن تستخلص سنوياً من أبحاث التاريخ الديني ، وتاريخ المؤسسات الأخلاقية والحقوقية ، والإحصاء الأخلاقي ، والتاريخ الاقتصادي ، الوقائع التي كانت تبدو ذات أهمية خاصة بالنسبة لعلماء الاجتماع .

إن كل الأبحاث السابقة تفرع مباشرة من كونت ، إنها لحظات مختلفة من سياق نفس التطور . يبقى أن نتكلم عن أبحاث عالمين مهمين ، كان انتماء وحيهما مختلفاً جداً .

هناك أولاً أبحاث تارد Tarde ينطلق كل العلماء الذين تكلمنا عنهم لتونا من الفكرة القائلة بأن الظواهر الاجتماعية مرتبطة ببعضها البعض بواسطة علاقات محددة يطلق عليها اسم قوانين ، وهذه القوانين هي التي يسعى

علم المجتمعات للعثور عليها. لا يذهب تارد الى حد القول بعدم وجود أي نظام يحكم سياق الوقائع التاريخية، وإلا أودى به ذلك الى نكران امكانية دراسة المجتمعات دراسة علمية. ولكنه يعتبر ان هذا النظام مليء بالاحتمالات ومتغير الى حد يصبح من المستحيل تناوله بطرق منهجية ومع بعض الدقة. انه يعتبر أن كل الوقائع الاجتماعية ترجع الى اختراعات فردية انتشرت وتعممت شيئاً فشيئاً عن طريق الاقتداء. هذا مع العلم ان الاختراع هو نتاج العبقرية، والعبقرية هي «الحدث الأسمى» المتصرد على كل توقع مسبق وعلى كل تفسير علمي. انه يولد هنا أو هناك، وبمحض الصدفة. وهكذا وضعت الصدفة كمصدر للحياة الاجتماعية. لا شك ان للاقتداء نفسه قوانينه التي حاول تارد تحديدها. ولكن هذه القوانين مغرقة في العمومية، انها شكلية بمجملها، وهي عاجزة عن تفسير أية واقعة اجتماعية خاصة. ان أشكال المؤسسات، والنظام الذي يتحكم بنموها عبر التاريخ، كل ذلك يصبح خاضعاً، حسب تارد، لأسباب اعتباطية تخرجه من نطاق العلم.

إن أبحاث تارد تقدم نفسها إذن، بمعنى من المعاني، كردة فعل ضد المبدأ الذي تستند اليه السوسيولوجيا الكونتية. ولكن، لفهم دلالة هذه الأبحاث، لا بد من اعادة وضعها ضمن المرحلة التي تم تصورها فيها. انها الفترة التي كانت فيها مدرسة علم الاجرام الايطالية تغالي في مهاجمة الوضعية الى حد جعلها نوعاً من الماورائية المادية التي لا تمت الى العلم بصلة. لقد بين تارد بطلان هذه المذاهب وذكرنا مجدداً بالطابع الروحي الذي يسم جوهرياً الظواهر الاجتماعية.

ولكن إذا كان تارد قد حارب السوسيولوجيا الكونتية، فإنه كان يسعى لأن يكون نفسه، وقد نجح في ذلك، كعالم اجتماع. قد نتساءل، بالعكس، إذا كان بالامكان أن نشير هنا الى أبحاث لوبلاي Le Play حول «العمال الأوروبيين». إن لوبلاي لا يتصدى في الواقع لهذا المذهب السوسيولوجي أو ذاك، فهو يقف كلياً خارج الحركة الفكرية التي انبثقت عنها هذا العلم. حتى ان اهتماماته ليست علمية محضة، بل هي، بجزء كبير منها، تبريرية. وبما انه قد عالج الأشياء الاجتماعية، وبما انه كان صاحب مدرسة من مجالاتها «الإصلاح الاجتماعي La réforme sociale» و«العلم الاجتماعي La science sociale» كان لا بد إذن لاسمه ولأبحاثه من أن تحتل مكانها في الصورة التي رسمناها لتونا.

لقد قصرنا عرضنا هذا على الأعمال الأكثر تميزاً، تلك التي يمكن اعتبار انها قد وسمت بطابعها مرحلة مهمة في تطور السوسيولوجيا. ولكن، لكي نكون فكرة صحيحة عما كانت عليه الحركة السوسيولوجية في فرنسا، يجب ألا نغفل عدداً كبيراً من الأعمال التي، إن لم تكن ذات تأثير حاسم، فإنها على الأقل تشهد على الاهتمام الكبير الذي كانت تلقاه الأبحاث السوسيولوجية في فرنسا. من بين هذه الأعمال أبحاث لوتورنو Le Tourneau حول تطور العائلة، والحقوق، والملكية، والتربية، والأدب، ودراسات دومون Dumont حول «الإخلاء السكاني»، ودراسات كوست Coste حول «السوسيولوجيا الموضوعية»، ومن بينها أيضاً سوسيولوجيا دي لابوج De Lapouge الانتروبولوجية، والذي ربما كانت موضوعاته المغامرة بحاجة لأن تكون أكثر رسوخاً، مع



العلم أن هدفها امتصاص السوسولوجيا من خلال الأنثروبولوجيا. لقد ولدت عندنا، منذ خمس وعشرين سنة تحديداً، حركة فكرية تعيد الى أذهاننا، بكشافها واتجاهها، ذكرى تلك الحركة التي حددت ظهور السوسولوجيا في بداية القرن التاسع عشر.

« بما أن هذا العلم هو ابن الأمس، فإنه بإمكاننا الحكم بأن مساهمة فرنسا كانت مهمة جداً في تكوينه وتقدمه. لقد كان كل شيء في الواقع يؤهل بلدنا للعب هذا الدور : صفاته الفطرية بالإضافة الى الصعوبات التي كانت تعترضنا. لم يكن بإمكان السوسولوجيا أن تولد وتنمو إلا حيث كان يتوفر الشرطان التاليان : أولاً أن تكون الذهنية التقليدية قد فقدت سيطرتها، فلا شيء يحث التفكير على الاهتمام بالأشياء الاجتماعية لدى شعب يعتبر ان مؤسساته القائمة هي المؤسسات المثلى، كان يجب أن يتوفر، بالإضافة الى ذلك، إيمان بقدرة العقل لكي يتم التجزؤ على محاولة ترجمة الواقع الأكثر تعقيداً وتغيراً الى مفاهيم محددة. ان فرنسا تستوفي هذا الشرط المزودج. ولم يشهد بلد ما شهادته فرنسا من اقتلاع للتنظيم الاجتماعي القديم من جذوره، وما استتبع ذلك فيما بعد، لإعادة تكوينه من حاجة الى التفكير، أي الى العلم. من جهة ثانية، نحن بلد ديكارت Descartes وسنبقى كذلك، إننا مولعون بالأفكار المميزة. لا شك اننا ندرك اليوم مدى تبسيطة العقلانية الديكارتية، ولكن اذا كنا نشعر بضرورة تجاوزها، فإن ذلك مشروط بالاحتفاظ بمبدئها الأساسي ».

يمكن أن نستشف من هذا النص التاريخي لدور كهام بعض الثوابت التي تتردد، مع بعض الإضافات، في التحقيقات اللاحقة التي يروى بها علم الاجتماع في الغرب تاريخه. ويمكن، انطلاقاً من جوهر نص دور كهام وما تبعه من اضافات، تقسيم هذه الثوابت الى ثلاث مراحل متتالية تشكل نموذجاً موحداً لتاريخ علم الاجتماع يمكن أن نللمه، مع اختلاف بعض التفاصيل، من معظم الكتب الجامعية المعتمدة في تدريس علم الاجتماع.

## 1 - المرحلة الأولى:

مرحلة الممهدين، وهي التي تبدأ منذ القرن الثامن عشر، وتجد مصادرهما في فلسفة التنوير، ولدى الموسوعيين ومادبي القرن الثامن عشر، وفي العلوم الطبيعية من جهة، كما تركز من جهة ثانية الى بعض الدراسات العينية التي قام بها مفكرون اجتماعيون حاولوا عبرها فهم التغيرات الجذرية والثورات التي عصفت بالمجتمعات الأوروبية في تلك المرحلة. ان مرحلة الممهدين تعبر هنا عن تلاقي مذهبين فكريين تزاوجا في بعض كتابات ذلك العصر : المذهب العقلاني والمذهب التجريبي، وأذى تزاوجهما الى تلمس ضرورة إيجاد علم مستقل يهتم بدراسة الوقائع الاجتماعية بمعزل عن فلسفات التاريخ. وعلى رأس الممهدين يبرز اسم كل من كوندورسيه ومونتسكيو، وقد لا تقتصر المرحلة، بالنسبة للبعض، عليها، بل تمتد لتشمل جان جاك روسو وصولاً الى الاشتراكيين الفرنسيين من أمثال سان - سيمون وبرودون. هذا اذا لم يرجع البحث تاريخياً عن جذور التفكير السوسولوجي في ثنايا الفلسفة الإغريقية مروراً بالقرون الوسطى وصولاً الى العصر الحديث.

## 2 - المرحلة الثانية :

مرحلة المؤسسين، ونلاحظ هنا ان مختلف المدارس السوسيولوجية، حين تؤرخ لهذا العلم، تتفق بالإجماع على القول بأن أوغست كونت هو المؤسس الفعلي للسوسيولوجيا، وقد لا يقتصر التأسيس لدى البعض عليه، بل يتسع ليشمل توكفيل وماركس. هذا مع العلم ان كونت وتوكفيل وماركس، أبناء القرن التاسع عشر، قد عاصروا ثورة 1848 في أوروبا، وقد كان لهذه الثورة تأثير كبير في كتاباتهم السياسية والنظرية.

## 3 - المرحلة الثالثة :

مرحلة المدارس الحديثة، وهي تأتي بعد انقطاع الذرية النظرية للمؤسسين (خاصة كونت)، لفترة غير وجيزة، ثم تتشعب المدارس السوسيولوجية مع بداية القرن العشرين بين فرنسا (دوركهايم وموس) وألمانيا (فيبر) وإيطاليا (باريتو) وأميركا (بيرسون) وصولاً الى المدارس المتخصصة الحديثة. يتكرر هذا النموذج التحقيقي في معظم المراجع الجامعية التي تهتم بالتاريخ للسوسيولوجيا، مع بعض التباينات الثانوية. وهذا ما نراه مثلاً في كتاب ارمان كوفيليه « السوسيولوجيا الفرنسية، إلى أين ؟ »<sup>(4)</sup> حيث نقع على نفس التحقيب :

1 - المهيدون: مونتسكيو وكوندورسيه في القرن الثامن عشر، وصولاً الى السان - سيمونية والاشتراكية الفرنسية.

2 - المؤسسون: وعلى رأسهم أوغست كونت.

3 - ثم يأتي، بعد فترة انقطاع، اميل دوركهيم على رأس المدرسة الفرنسية الحديثة.

ورغم اختلاف التسميات عند ريمون ارون في كتابه « مراحل الفكر السوسيولوجي »<sup>(5)</sup> فإن التحقيب يبقى مشابهاً إذ نقع في كتابه على التقسيم التالي :

1 - الفلسفة السياسية: مونتسكيو.

2 - المؤسسون: كونت، توكفيل، ماركس.

3 - المدارس الحديثة: دوركهيم، فيبر، باريتو.

كما نقع على نفس التقسيم في كتاب نيقولا ي ثيماشيف « نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها »<sup>(6)</sup> :

1 - النظريات السوسيولوجية.

2 - الروّاد: أوغست كونت، سينمر، كيتليه، لوبلاي، ماركس، الخ..

3 - ظهور المدارس الحديثة المتنافسة.

ويتكرر نفس النموذج التحقيقي في دراسة بوثومور حول « ولادة السوسيولوجيا »<sup>(7)</sup> :

1 - مصدر فكرة علم المجتمع: فلسفة التاريخ، التحقيقات الاجتماعية وإصلاح المجتمع، تأثير التغير الاجتماعي.

2 - المؤسسون: كونت، سبنسر، وماركس.

3 - اهتمامات السوسيولوجيا الحديثة.

كما يتكرر نفس التحقيب في الكتب الجامعية العربية المتخصصة في علم الاجتماع، والمتمثلة بالنص التاريخي الغري، على سبيل المثال:

د. مصطفى الخشاب: علم الاجتماع ومدارسه، 3 أجزاء، دار المعارف 1979.

د. علياء شكري: علم الاجتماع الفرنسي المعاصر، دار الجيل، 1972.

د. محمد علي محمد: رواد علم الاجتماع، قراءة جديدة للفكر الاجتماعي الغري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1976.

سنطلق هنا إذن من استنتاج دور كهام نفسه: «إن كل الأبحاث السابقة تتفرع مباشرة من كونت، إنها لحظات مختلفة في سياق نفس التطور» لكي نرد نص السوسيولوجيا إلى مرحلة تأسيسه «كنص علمي» على يد أوغست كونت خلال القرن التاسع عشر.

#### اللحمة الاجتماعية **Consensus social**:

يعتبر ميشال فوكو Michel Foucault<sup>(8)</sup> أن علينا تمثل المجال الأبيستمولوجي الحديث كحيز ضخم ومفتوح انطلاقاً من ثلاثة أبعاد:

1 - نجد في البعد الأول العلوم الرياضية والفيزيائية التي تنظر دائماً إلى النسق كتسلسل استنباطي مستقيم من الجمل البديهية أو المؤكدة.

2 - ونجد في البعد الثاني علوماً (كعلم اللغة، وعلم الحياة، وعلم إنتاج وتوزيع الثروات) تلجأ إلى ربط عناصر متقطعة ولكنها متشابهة، تقدر معه أن تقيم بينها علاقات سببية وثوابت بنيوية. ويحدد هذان البعدان مستوى مشتركاً بينهما: المستوى الذي يمكن أن يبدو، حسب الاتجاه الذي نتناوله من خلاله، كحقل لتطبيق الرياضيات على هذه العلوم التجريبية، أو كمجال خاضع لتطبيق الرياضيات على الألسنية، والبيولوجيا والاقتصاد.

3 - أما بالنسبة للبعد الثالث فإنه يتجسد في التفكير الفلسفي الذي ينمو كفكر يدور حول المتماثل مع نفسه. إن العلوم الإنسانية، حسب ميشال فوكو، تقع خارج هذا المثلث الأبيستمولوجي، بمعنى أننا لا نجد لها في أي من هذه الأبعاد، كما وإنها لا تطفو على سطح أي من هذه المستويات. ولكن بإمكاننا القول، في نفس الوقت، بأنها تدرج ضمن هذا المثلث، ذلك إنها تجد مكاناً لها داخل الفجوة القائمة بين هذه المعارف، وبشكل أدق، داخل الحيز الذي حددته هذه الأبعاد الثلاثة. إن هذا الوضع (المزعج بمعنى والمريح بمعنى آخر) يربط العلوم الإنسانية ببقية أشكال المعرفة: فهي تسعى، بشكل مؤجل ولكنه ثابت، لأن تكتسب أو بالحري لأن تستعمل صياغة رياضية شكلية، على هذا المستوى أو ذاك. كما أنها تعمل انطلاقاً من نماذج أو مفاهيم مستعارة

من البيولوجيا، والاقتصاد، والعلوم اللغوية، وهي تتوجه الى ذلك النمط من الوجود الإنساني الذي تسعى الفلسفة الى بحثه على مستوى الغائية الجذرية، في حين نرى ان العلوم الإنسانية نفسها تريد دراسة التجليات العينية لهذا الوجود.

إذا صحت هذه الموضوعة حول استبعاد العلوم الإنسانية من حيز المعارف العلمية الحديثة، ووقوعها تحت تأثير الرياضيات والفلسفة من جهة، والعلوم التجريبية (البيولوجيا، والألسنية والاقتصاد) من جهة ثانية، فإن أبرز ما يتجلى هذا التأثير في السيوسولوجيا، خاصة في مرحلتها الكونية التي تدعي تأسيس « نص علمي » (السيوسولوجيا علم العلوم) ممد لإصلاح المجتمع وحل أزمتته المستعصية. ولعل العلم الكونتي هو الأكثر تأثراً بالنموذج البيولوجي السائد في القرن التاسع عشر، كما لاحظ ذلك جورج كانغيلم Georges Canguilhem<sup>(9)</sup>. ذلك ان فلسفة كونت البيولوجية كانت محازبة داخل المذاهب البيولوجية المتصارعة في القرن التاسع عشر. لقد رفض كونت اعتبار الخلية (La cellule) العنصر الأساسي في تكوين كل كائن حي معقد. واستبدل « الخلية » بالجسم (L'organisme) كوحدة بيولوجية أساسية غير قابلة للانقسام والتفكك الى مجموعة من الخلايا المتجاورة، وهذه الوحدة الأساسية - الجسم - التي تضم عدة خلايا تحكمها علاقة عضوية محددة، هي التي تحدد معالم الكائن الحي المنظور اليه من حيث انتهائه إلى جنس من الكائنات وليس كفرد معزول عن نوعه. ويستند رفض كونت لمفهوم « الخلية » الى كون هذا المفهوم يوقعنا في الخلط بين الجسم العضوي والجسم اللاعضوي المكوّن من خلايا غير قابلة للانقسام.

يتبنى كونت في هذا المجال قانون لامارك Lamarck حول تبدل الأشكال بتأثير العادة، وقانون ترسخ هذه التبدلات المكتسبة بالوراثة. ويرى في هذين القانونين، بالإضافة الى قانون أولوية الستاتيكا على الديناميكا، حجة تدعم مفهومه العام حول التقدم. إن مفهوم التقدم المادي ينتمي أصلاً الى البيولوجيا. فالتكرار، بترسيخه للتغيرات المكتسبة، والوراثة، بتطبيعها للتغيرات المفتعلة، يشكلان قوانين تجسيد تقدم الحياة، وأساساً لتماثل نمو الكائنات مع ارتقائها.

تنطلق فكرة كونت الأساسية في البيولوجيا من ازدواجية الحياة والمادة وتشكل هذه الازدواجية شرط وجود التقدم الكوني الذي ليس سوى تعبيراً عن سيطرة مجمل الحياة على المادة الجامدة. يقول كونت في هذا المجال: «إننا ما زلنا عاجزين عن تصور الأجسام وكأنها كلها حية، قدر عجزنا عن تصورها كلها جامدة. ذلك ان مفهوم الحياة يفترض موجودات لا حياة فيها... لا يمكن للكائنات الحية أن توجد إلا في أوساط جامدة، تؤمن لها مقراً وغذاء مباشرة أو مدورة... لو كان كل شيء يتمتع بالحياة، لاستحال وجود أي قانون طبيعي»<sup>(10)</sup>.

يبرز، من خلال فلسفة كونت البيولوجية، مفهوم مركزي مناقض لمفهوم « الخلية » هو مفهوم « الجسم » (Organisme). ويشكل الجسم « لحمية » (Consensus) تضم خلايا وأعضاء ووظائف متناسقة داخل كل عضو

يختلف نوعياً عن مجموع الأجزاء المكونة. ان الجسم يشكل، بلحمته، كلاً عضوياً يستحيل تفكيكه إلا « كافتراض ذهني مفتعل »<sup>(11)</sup>. لذلك يجب الانطلاق في البيولوجيا، كما في السوسولوجيا فيما بعد، من المجموع الى التفاصيل، ومن الكل وصولاً الى الأجزاء وليس العكس.

انطلاقاً من هذا النموذج البيولوجي، قم كونت السوسولوجيا الى قسمين رئيسيين: الاستاتيكا (Statique)<sup>(12)</sup> والديناميكا (Dynamique)<sup>(13)</sup> تهتم الاستاتيكا بدراسة شروط وجود المجتمع، بينما تهتم الديناميكا بدراسة حركته. والنظام هو المفهوم الأساسي في الاستاتيكا، والتقدم هو المفهوم الأساسي في الديناميكا. وبذلك تكون الاستاتيكا، هي نظرية النظام الذي يحكمه توازن وانسجام بين ظروف وجود الإنسان في المجتمع، بينما تعد الديناميكا نظرية في التقدم الاجتماعي تهتم بوجهة تطور ونمو المجتمع. إن ثمة ارتباطاً وثيقاً بين النظام والتقدم، فلا يمكن إقامة نظام اجتماعي خارج قوانين التقدم، كما وان التقدم خاضع في سرورته لنظام معين. وما الفصل بين المفهومين إلا افتراض ذهني مفتعل، لا يجد ما يقابله في الواقع الاجتماعي.

#### الاستاتيكا :

إن ما يميز الجسم أو النظام الاجتماعي بشكل أساسي هي اللحمة (Consensus) الاجتماعية التي تربط بين عناصر المجتمع في وحدة عضوية متناسقة تتعدى أجزائها المكونة، وهنا بالذات يبرز ارتباط النظام المفاهيمي السوسولوجي لدى أوغست كونت بالنموذج البيولوجي، اذ نرى ان هذا النظام المفاهيمي يستند الى مفهوم « اللحمة » المركزي الذي سبق ان بينا أصوله في فلسفة كونت البيولوجية. وهذه اللحمة هي الأساس الحقيقي للتضامن والتماسك الاجتماعي، ولتقسيم العمل، وهو نفس المفهوم الذي انطلق منه دوركهام فيما بعد كما سنرى. ان مفهوم اللحمة هذا هو أيضاً الأساس لدى كونت لفهم البنية الاجتماعية، حيث ميز كونت بين ثلاثة مستويات موجودة في المجتمع: الفرد، والأسرة، والمتحدات الاجتماعية التي تصل مستوى الانسانية بأكملها، وكما سبق لـ « كونت »، في فلسفته البيولوجية، ان استبعد « الخلية » كوحدة بيولوجية أساسية واستبدلها بمفهوم « الجسم » الذي يضم عدة خلايا في وحدة متماسكة، كذلك استبعد كونت الفرد من الدراسة السوسولوجية، واستبدله بالأسرة كوحدة اجتماعية أساسية تربط بين عدة أفراد في وحدة عضوية متماسكة، سمّتها الأساسية « اللحمة » التي تتعدى علاقة التجاور والتجميع. لذلك يعتبر كونت انه يستحيل فصل الفرد عن المجتمع إلا كافتراض ذهني مفتعل ومناف للواقع الاجتماعي، كما حاول أن يدرس العلاقة القائمة بين الأسرة والدولة، وأسف لما ترتب على الثورة الفرنسية من تقويض للجماعات التي تتوسط بين الأسرة والدولة.

#### الديناميكا :

إذا كان النظام هو الذي يشكل الأساس في الاستاتيكا، فإن « التقدم » هو المفهوم المركزي في ديناميكا

كونت. وهو مفهوم يجد جذوره في المناخ الفكري الذي كان سائداً في مطلع القرن التاسع عشر. كان هذا المناخ ينطوي على الاعتقاد بوجود قوانين اجتماعية مشابهة لتلك القوانين السائدة في العلوم الطبيعية. أما القانون الذي سيطر على هذه القوانين فكان يتمثل في قانون التقدم الذي يفترض ضرورة تطور المجتمعات الإنسانية وتلازم تطورها هذا بارتقاءها نحو مراحل أفضل. ويمكن تتبع سيرورة هذا المفهوم عند باسكال Pascal الذي شبه اتصال الأجيال الإنسانية واستمرارها بفرد يحيا إلى الأبد ويراكم المعرفة باستمرار. وقد صاغ كوندورسيه فكرة التقدم في مؤلف أساسي «مقال تاريخي في تقدم العقل البشري»، كما تمحور عمل هيجل في كتابه «فينومينولوجيا الروح» أو «تمظهر العقل» حول فكرة التقدم والمراحل التي يمر بها الوعي البشري. من خلال هذا المناخ الفكري، بلّور كونت فكرته حول التقدم في ما أسماه قانون الأحوال الثلاث الذي يعني ان كل ميدان من ميادين المعرفة قد مرّ في تطوره بثلاث مراحل أو حالات: اللاهوتية، والميتافيزيقية، والوضعية. لكن العلوم لم تنتقل - معاً - من مرحلة الى أخرى، فكلما كان العلم يشغل مكاناً عالياً في سلم العلوم، تأخر تحوله وانتقاله من مرحلة الى أخرى، لأن العلوم البسيطة، حسب مبدأ التطور المتفاوت، تتطور وتنمو أولاً، أما العلوم المركبة فإن تطورها يأتي متأخراً. ويعتبر كونت ان قانون الحالات الثلاث هو أكثر من مجرد مبدأ يحكم تقدم المعرفة، فالفرد في تطوره وتربيته وتعليمه يمر بهذه المراحل الثلاث شأنه شأن المجتمع الإنساني نفسه، المحكوم بنفس القوانين. ولذلك فإن إقامة المبادئ العامة يجب أن تتم عن طريق دراسة أنواع التقدم التي تخلقها طبيعة الإنسانية، هذه الطبيعة هي برأيه فرنسا. وقد كان لتطبيق هذا القانون على تطور المجتمعات تأثير بالغ على أعمال المدرسة التطورية اللاحقة.

وفي هذا السياق، أقام كونت مجموعة من الارتباطات بين المراحل العقلية الأساسية ومراحل تقدم الحياة المادية للإنسان ونموها، وأشكال الوحدات الاجتماعية وأنماط النظام الاجتماعي، واللحمة التي تميزه. وقد اختصر ثياشيف هذه الارتباطات على الشكل التالي<sup>(14)</sup>:

المرحلة العقلية	المرحلة المادية	نموذج الوحدة الاجتماعية	نموذج النظام	نموذج المشاعر
اللاهوتية	العسكرية	الأسرة	منزلي	المحبة والتعلق
الميتافيزيقية	التشريعية	الدولة	جمعي	الإحترام والتوقير
الوضعية	الصناعية	الجنس	عالمي	الإحسان والخير
(الإنسانية)				

## ذاكرة اللحمية القديمة وتفرد الفاعل (Mémoire de l'ancien consensus et l'individuation du sujet)

إذا كان مفهوم كونت المركزي يتمحور حول « اللحمية » التي تحدد « الجسم الاجتماعي » l'organisme social ، فإن أول ما يتبادر الى ذهننا هو التساؤل حول مرجعية هذا المفهوم المركزي الذي جعل منه كونت موضوع علمه الجديد ، وتساؤلنا هنا يتناول الشروط التاريخية التي حددت انتاج هذا المفهوم - الموضوع . ذلك ان أوغست كونت . الذي عاصر « النتائج الهدامة » للثورة الفرنسية ، لم يتح له خلال الفترة التي عاشها (1798-1857) ان يستند في واقعه الفرنسي والأوروبي ، الى شكل تاريخي للحمية التي بنى عليها نظامه المفاهيمي ، إذ اتسمت تلك الفترة بتفكك اللحمية الإقطاعية القديمة ، نتيجة لاندلاع الثورة الفرنسية « الهدامة » ، وعدم ولادة لحمية جديدة ينظم المجتمع من خلالها في وحدة متماسكة جديدة . وهذا هو بالضبط المأزق الذي حاول كونت تحليله<sup>(15)</sup> :

« إن ثمة نظاماً اجتماعياً ينهار ، ونسقاً جديداً مكتمل النضوج هو في طور التكون ، هذه هي السمة الأساسية التي يتميز بها العصر الراهن بفعل مسيرة الحضارة العامة . وانسجاماً مع هذه الحالة ، نجد ان هناك حركتين من طبيعة مختلفة تحركان المجتمع اليوم : حركة تخريب وحركة اعادة تنظيم . ان المجتمع مسوق ، عبر الحركة الأولى المنظور اليها على حدة ، نحو فوضى أخلاقية وسياسية عميقة يبدو أنها تهدده بتفكك قادم وبحتم . وهو مسوق ، عبر الحركة الثانية ، نحو الحالة الاجتماعية النهائية للنوع البشري ، وهي الحالة الأكثر تلاؤماً مع طبيعته والتي يجب أن تعرف خلالها جميع وسائل ازدهار نموها الكامل وتطبيقها المباشر ، إن الأزمة الكبرى التي تعاني منها الأمم الأكثر تحضراً تتمحور حول تعايش هذين الاتجاهين المتناقضين ، ولفهم هذه الأزمة ، لا بد من تناولها بوجهها المزدوج هذا » .

ان المأزق الذي يتخبط فيه المجتمع الفرنسي والأوروبي في القرن التاسع عشر يرجع الى كون اللحمية القديمة قد انهارت دون أن تولد لحمية جديدة ، وهذا ما ينعكس سياسياً ونظرياً في موقف كونت الذي أخذ على عاتقه تنفيذ برنامجين مترابطين : برنامج إصلاحي يعكف على حاضره محاولاً فهم قوانين تطوره ومحاولة التدخل في مجراها ، وهو ما حاول أن يرتقي به كونت الى مستوى تأسيس علم للسياسة . وبرنامج علمي يحاول أن يؤسس « نصّاً علمياً » قوامه النظري لحمية مفقودة في واقع يتسم بتفرد أجزائه المكونة وبروز الفاعل - الفرد كشكل مميز للمجتمع الصناعي الأوروبي في القرن التاسع عشر ، إن مفهوم اللحمية الغائب يجد مرجعيته في ذاكرة أوغست كونت الذي يؤرقه حضور الفاعل المتفرد وسيطرته على المجتمع الأوروبي المعاصر لثورة 1848 . وهو الوضع التاريخي الذي وصفه تفصيلياً ماركس وانغلز في « البيان الشيوعي »<sup>(16)</sup> . لا يتوانى كونت عن تحديد أسباب الأزمة وردها الى حلول الفرد (الفكر النقدي) مكان اللحمية القديمة (النظام الإقطاعي واللاهوتي) :

« مذ بدأت هذه الأزمة تظهر حتى الآن ساد الاتجاه السائر نحو تخريب النظام القديم ، أو بالحري ما زال هو الاتجاه الوحيد الذي برز بهذا الوضوح . لقد كان طبعياً أن تبدأ الأزمة هكذا ، وكان من فائدة ذلك أن

يستكمل النظام القديم تغيره بشكل يسمح بالشروع مباشرة في نشوء النظام الجديد .

« ولكن اليوم، بعد أن توفر هذا الشرط، وبعد أن تم تقويض النظام الاقطاعي واللاهوتي بشكل كاف لبدء ترسخ النظام الجديد، فإن السيطرة التي ما زال الاتجاه النقدي يمارسها تشكل أكبر عقبة تقف في وجه تقدم الحضارات، وحتى في وجه تدمير النظام القديم. ان هذه السيطرة هي المسبب الأول للصدمات المخيفة والمتجددة أبداً والملازمة للأزمة»<sup>(17)</sup>.

إن كونت لا يخطئ في تحديد عدوه النظري الأساسي: الاتجاه النقدي الذي ينطلق في نظامه المفهومي من الفاعل (Sujet) الفرد، وهو المفهوم المركزي الذي نغما، منذ ديكاوت، مع فلسفة التنوير، وتحكم بالخلفية السياسية - النظرية للثورة الفرنسية، وهذه الحركة الفكرية التي جاءت تؤكد مركزية مفهوم الفرد، انما كانت تعكس مساراً تاريخياً، افتتحت الثورات «البورجوازية» في أوروبا، وبضرها لمؤسسات المجتمع القديم وتأكيدها على حقوق «الإنسان» و«المواطن» في علاقته المباشرة بالدولة، مزيلة بذلك الوحدات الاجتماعية الوسيطة (الأسرة)، هذه الوحدات التي شيد عليها كونت بناءه النظري، أصبحت تنتمي الى ماضٍ لا يستسيغ كونت نظامه الاجتماعي ولا يطمح الى إعادة بنائه، فأصبح نظامه المفهومي نفسه في مأزق مزدوج: وجد كونت نفسه بين ماضٍ (اقطاعي لاهوتي) كانت سمته الغالبة اللحمية القديمة - التي يرفضها، وحاضر (بورجوازي نقدي) أصبحت سمته الغالبة التفرد وتفكك اللحمية، وهو تفكك ينعكس على العلم الجديد (السوسيولوجيا) فيحصره بين ماضٍ ومستقبل (ضرورة إيجاد لحمية عضوية جديدة)، ويفقد بذلك العلم الكونتي الجديد بعده الأساسي الضروري لأي علم: الحاضر ان كونت يعي مأزقه النظري هذا ويصوغه بكل دقة:

« إن السبيل الوحيد لوضع حد لهذا الوضع الصاخب، ولمنع الفوضى التي تتجتاح المجتمع يوماً بعد يوم، ولاختزال الأزمة الى مجرد حركة أخلاقية، هو ان ندفع بالأهم المتحضرة لكي تتخلي عن الاتجاه النقدي وتتبنى الاتجاه العضوي، ولكي تبذل جهودها في سبيل اقامة النظام الاجتماعي الجديد، الذي يشكل هدف هذه الأزمة النهائي، وليس كل ما أنجز حتى الآن سوى تمهيد له.

« هذه هي الحاجة الأولى للعصر الراهن. وهذا هو أيضاً الهدف المستقبلي العام لأبحاثي، والهدف الخاص لهذه الدراسة التي تسعى لبلورة القوى التي يجب أن تدفع المجتمع على طريق النظام الجديد»<sup>(18)</sup>.

من هنا ينطلق برنامج كونت لإصلاح المجتمع، وهو البرنامج الذي كرّس له حياته محاولاً دراسة أسباب فشل محاولات الإصلاح القائمة على يد كل من الملوك والشعوب، ويعتبر ان الخطأ الذي يرتكبه الملوك يقوم على اعتبار ان إعادة تنظيم المجتمع تفترض إعادة ترسيخ النظام الاقطاعي واللاهوتي بكل أبعاده. إذ لا سبيل غير ذلك لوضع حد للفوضى الناتجة عن انهيار النظام القديم.

أما خطأ الشعوب في محاولاتهم إعادة تنظيم المجتمع وإصلاحه، فإنه يكمن في جهلهم للشروط الأساسية التي يجب أن تتوفر في نظام اجتماعي معين لكي يقدر على الصمود. إنهم يعتبرون المبادئ النقدية التي ساعدت في



تدمير النظام الاقطاعي واللاهوتي، وكأنها مبادئ عضوية صالحة لبناء مجتمع جديد.

يقتصر دور الدولة، ضمن هذه الرؤيا، على حفظ الأمن، وهو دور سلمي بالنسبة للجسم الاجتماعي. خاصة وان نظرة الشعب الى الدولة - حسب الاتجاه النقدي - هي نظرته الى عدو طبيعي يقف منه موقفاً حذراً ومتربصاً. ويقوم هذا التصور، من زاوية روحية، على مبدأ حرية المعتقد اللامحدودة، وهذا المبدأ ليس سوى المؤشر الى انهيار المعتقدات اللاهوتية التي برز في كنفها. ولكنه يبقى مبدأ سلبياً يقف على أرضية «ممانعة» النظام القديم ولا يستطيع أن ينتقل الى «المغالبة» وصياغة برنامج ايجابي لإعادة تنظيم المجتمع الجديد. أما الترجمة السياسية لهذا المبدأ فإنها تتجلى في مبدأ سيادة الشعب وهو الذي وُجد لمحاربة مبدأ الحق الإلهي الذي كان يشكل القاعدة السياسية العامة للنظام القديم وهذان المبدآن اللذان يقول بهما الشعب - حرية المعتقد اللامحدودة، وسيادة الشعب - فإنها قد ولدا ليهدما ويهدما، ولكنها عاجزان عن البناء.

وهما يشكلان الوجه الآخر للمبادئ الإقطاعية اللاهوتية. فمبدأ حرية المعتقد اللامحدودة إنما يستبدل عصمة البابا بعصمة الفرد، في حين ان مبدأ سيادة الشعب يستبدل اعتبارية الملوك باعتبارية الشعوب. من هنا يرى كونت ان السبيل للخروج من هذه الدوامة ليس في انتصار رأي الملوك أو رأى الشعوب كما هي اليوم. والحل الوحيد هو في تبني المذهب العضوي الذي بإمكانه وحده أن يدفع بالملوك الى التخلي عن الاتجاه الرجعي لاستعادة المجتمع القديم. وبالشعوب الى التخلي عن الاتجاه النقدي الذي يستبدل اللحمة الاجتماعية بالفرد المتفرد الفاعل<sup>(19)</sup>.

من هنا نرى، ان النص السوسيولوجي الغربي الذي حدد أو غمط كونت موضوعه «باللحمة الاجتماعية»، لم يجد مرتكزاً مادياً له في الجسم الاجتماعي الأوروبي في القرن التاسع عشر، بل وجد أمامه مجتمعاً ضربت لحمته القديمة ولم يفرز بعد لحمة جديدة كان كونت - وماركس من موقع آخر - يحلم بها، لذلك اتجه العلم السوسيولوجي مع كونت نحو تغليب طموحات كونت المستقبلية، على امكانية دراسة الحاضر، وهكذا أخذ يطنى برنامج كونت الإصلاح الطوباوي على برنامج العلم، وانكفاً في أواخر حياته الى تأسيس دين للبشرية، بعد أن قضى سنين طويلة في محاربة الفكر التجريدي الميتافيزيقي باسم الفكر الوضعي. وهنا نصل الى نتيجة معاكسة للنتيجة التي وصل اليها دوركهام حول الشروط اللازم توفرها لولادة السوسيولوجيا:

«لم يكن بإمكان السوسيولوجيا ان تولد وتنمو الا حيث كان يتوفر الشرطان التاليان: أولاً أن تكون الذهنية التقليدية قد فقدت سيطرتها. فلا شيء يحث التفكير على الاهتمام بالأشياء الاجتماعية لدى شعب يعتبر أن مؤسساته القائمة هي المؤسسات المثلى. كان يجب أن يتوفر، بالإضافة الى ذلك، ايمان بقدرة العقل لكي يتم التجزؤ على محاولة ترجمة الواقع الأكثر تعقيداً وتغيراً الى مفاهيم محددة. إن فرنسا تستوفي هذا الشرط المزدوج. لم يشهد بلد ما شهدته فرنسا من اقتلاع للتنظيم الاجتماعي القديم من جذوره، وما استتبع ذلك فيما بعد لإعادة تكوينه، من حاجة الى التفكير، أي الى العلم. من جهة ثانية، نحن بلد ديكارت وسنبيك كذلك، اننا مولعون بالأفكار المميزة، لا شك إننا ندرك اليوم

مدى تبسيطة العقلانية الديكارتية « ولكن اذا كنا نشعر بضرورة تجاوزها، فإن ذلك مشروط بالاحتفاظ بمبدئها الأساسي »<sup>(20)</sup>.

هذه هي المفارقة التي حاولنا ابرازها والتي يمكن صياغتها على شكل تساؤل: هل يمكن لعلم الاجتماع أن يتأسس كنص علمي في بلد ديكارت الذي يتميز جسمه الاجتماعي بالتفرد وبتفكك اللحمة موضوع السوسيولوجيا؟ وهل من قبيل الصدفة أن يكون دور كهام نفسه قد قسّم هذا المفهوم نفسه (اللحمة) الى قسمين: قسم شرقي (اللحمة الآلية) وقسم غربي (اللحمة العضوية)؟ وهل من قبيل الصدفة أن تكون الاثنولوجيا، التي تتخذ من خارج الغرب موضوعاً لها، قد نمت وتطورت على حساب علم المجتمعات الذي كان يحلم به كونت كعلم للبشرية جمعاء؟.

### الحواشي:

- (1) Paul Fauconnet et Marcel Mauss: La sociologie: objet et méthode (in article sociologie) extrait de la Grande Encyclopédie, Vol. 30, Paris 1901.
- (2) راجع الحواشي.
- (3) E. Durkheim, La Sociologie (1915) extrait de: «textes» 1. Eléments d'une théorie sociale. Minuit (1975).
- (4) Armand Cuvillier: Où va la sociologie française? M. Rivière, Paris, 1953.
- (5) Raymond Aron: Les étapes de la pensée sociologique. NRF, Paris 1967.
- (6) نيقولا تياشيف - نظرية علم الاجتماع، طبيعتها وتطورها، دار المعارف، 1970.
- (7) T. B. Bottomore: Naissance de la sociologie, (in encyclopédie «L'aventure humaine», Vol. 3: les sociétés modernes).
- (8) Michel Foucault: Les mots et les choses. NRF, Paris, 1966. Chapitre X. Les sciences humaines.
- (9) Geogres Canguilhem: Etudes d'histoire et de philosophie des sciences. Vrin, Paris, 1970.
- La philosophie biologique d'A. Comte et son influence en France au 19e siècle.
- L'école de Montpellier jugée par A. Comte.
- Histoire des religions et histoire des sciences dans la théorie du fétichisme chez A. Comte.
- (10) A. Comte: Système de politique positive.
- (11) A. Comte: Cours de philosophie positive, 40e leçon.
- (12) « استاتيكا Statique: 1 - مصطلح مستعار من علم الرياضيات، والاستاتيكا فرع من فروعه، ويراد به دراسة الأجسام في حالة السكون أو الاستقرار، ويستخدم في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع. فالتحليل الاستاتيكي اقتصادياً هو طريقة لمعالجة الظواهر الاقتصادية لمحاولة إيجاد علاقات بين عناصر الجهاز الاقتصادي، وهي أسعار السلع وكمياتها في لحظة زمنية معينة، أي في حالة استقرار. 2 - والاستاتيكا الاجتماعية دراسة المجتمع في حال استقراره على عكس الديناميكا التي تعنى بتطوره وتحوله. وترمي الاستاتيكا الى الكشف عن قوانين المجتمع وظواهره على فرض انه ثابت مستقر، وهي قوانين أساسية صالحة لكل زمان ومكان، وفي ضوءها يمكن تفسير التحول والتطور الذي تعنى به الديناميكا ». (معجم العلوم الاجتماعية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1975).
- (13) « ديناميكا Dynamique: 1 - مصطلح رياضي يدل على جزء من علم الميكانيكا يدرس حركة الأجسام بواسطة القوى، استعاره علماء الاجتماع

للدلالة على التغيرات الاجتماعية تحت تأثير القوى المختلفة، داخلية كانت أو خارجية، وقابلوا بينه وبين الاستاتيكا على نحو ما صنع الرياضيون. 2 - يعد اوغست كونت من اول من عرض للديناميكا الاجتماعية في مقابل الاستاتيكا محاولاً أن يفسر في ضوءها قوانين التغير والتطور التي تتلخص في قانون الأحوال الثلاث: الدينية، والميتافيزيقية والوضعية، ثم توسع في دراستها في أخريات القرن الماضي وأوائل هذا القرن، وبخاصة في نواحي الأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي. 3 - طبقت فكرة الديناميكا أيضاً على الدراسات الاقتصادية، ولعل استورت ميل من أول من اتجه الى هذا، ثم توسع فيه الاقتصاديون المعاصرون ملاحظين ان الديناميكا الاقتصادية تتلخص في وضع الزمن موضع الاعتبار في دراسة الظواهر الاقتصادية، فتلاحظ سير هذه الظواهر وتطورها، في حين ان الاستاتيكا انما تنتج نحو الصورة الأخيرة لهذه الظواهر».

(معجم العلوم الاجتماعية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - 1975).

- (14) نيقولا نيماشيف - نظرية علم الاجتماع .. المرجع المذكور.
- (15) A. Comte: Plan des travaux scientifiques nécessaires pour réorganiser la société. Aubier Montaigne, Paris 1970.
- (16) راجع ماركس وانغلز - البيان الشيوعي.
- (17) A. Comte: Plan des travaux... op. cit .
- (18) A. Comte: ibid.
- (19) A. Comte: Ibid.
- (20) E. Durkheim: La Sociologie... op. cit .